التّعريب والتّنمية، بين سَعة العربية وإكراهات الواقع

Arabization and development, between the richness of Arabic and the constraints of the reality

د. يوسف ولد النبية، جامعة معسكر- الجزائر

ملخص: حاولت هذه الورقة البحثية أن تعالج قضية التعريب، بمفهومه الواسع، في علاقته بالتنمية، وهي علاقة يتجاذبها طرفان: سَعة العربية من جهة، وإكراهات الواقع من جهة أخرى، وهدفنا من هذه الورقة هو تبيان أهمية التعريب في تحقيق التنمية المستدامة للشعوب العربية، وتبيان، أيضا، أنه لا تتحقق تنمية مستدامة بدون تنمية اللغة العربية، وقد قسّمنا هذه الورقة إلى ثلاثة عناصر رئيسة؛ أولها: التعريب والتنمية؛ قراءة في المصطلح والمفهوم، وقد بيّنا فيه الفرق بين بعض المصطلحات التي ترد في مجال التعريب كالمعرَّب والدَّخيل والمولَّد، وثانيها: حركة التعريب وسَعة العربية، وقد تتبّعنا فيه حركة التعريب قديما وحديثا، بما مكّن العربية من أن تتسع لمصطلحات دالة على معانٍ لم تكن معروفة لدى العرب في ميادين مختلفة. وثالثها: التعريب وإكراهات الواقع التنموي، وقد تحدّثنا فيه عن علاقة التعريب بأهم قطاعات الواقع التنموي، مركّزين الحديث على قطاعي التعليم والاقتصاد، ومما خلصنا إليه، هو أنّ التنمية المستدامة في المجتمعات العربية لا تتحقق إلا باللغة القومية، التي هي العربية، وحتى تساير اللغة العربية التنمية المستدامة لابد من تنميتها وتطويرها، وما التعريب إلا وسيلة من وسائل تنمية هذه اللغة. ومن التوصيات التي يمكن الخروج بها، هو أنه لكي يساير التعريب التنمية المستدامة لابد من تضافر جهود جهات مختلفة كالمسؤولين، والمجامع اللغوية، ووسائل الإعلام المختلفة.

الكلمات المفتاحية: التّعريب والتّنمية؛ إكراهات الواقع؛ التنمية اللغوية؛ سَعة العربية؛ الأمن اللغوي.

Abstract: This research attempts to deal with the question of Arabization, in its broad meaning, which is mainly related to development, a relationship that stretches between two poles: the richness of Arabic on one hand, and the constraints of the reality on the other hand. Our purpose within this paper is to show the importance of Arabization in achieving the sustainable development of the Arab nation, as well as proving that any sustainable development cannot be achieved without developing the Arabic language.

The paper is divided into three main elements, The first one is Arabization and development, it is a whole reading of the term and theconcept, we try to highlight the difference between such terms used in the field of Arabization like: the Arabized term, the loanword and the generated term. The second element concerns with the movement of Arabization and the capacity of Arabic language, it explores the process of Arabization from the past until nowadays, as well as exploring the factors that enable Arabic to assimilate significant terms which are not familiar to Arabs in different fields. The third element entitled Arabization and the reality of development is an overview on the relationship between Arabization and the most important sectors of the reality of developmental, focusing on the education and the economy.

We concluded that a sustainable development in the Arabic societies can be achieved only by the national language, which is Arabic, In condition that this language is developed and improved; focusing on arabization as a means of this development. One of the recommendations of this research is that in order that Arabization goes along with the sustainable development, efforts of responsible, linguistic assemblies and the media, must be combined.

Keywords: Arabization and Development; Reality constraints; Language development; Arabic richness; Linguistic security.

مقدمة:

يعدّ التّعريب، بمفهومه الواسع، حتمية حضارية، لا مندوحةَ للأمة العربية عنه. فقد كان -وما يزال وسيظلّ- وسيلة من وسائل نقل العلوم والمعارف من لغات العلم إلى اللغة العربية، سعيا لتحقيق نهضة علمية ومعرفية في المجتمعات العربية، ومشاركةً في خدمة التنمية المستدامة في مختلف مجالات الحياة، كما يُعدّ التّعريب وسيلة من وسائل توطين المعرفة في اللغة العربية، ومن ثمّة يصبح بمُكنة هذه اللغة إنتاج معارف أخرى.

وعلى غرار التعريب، ثمّة وسائل أخرى متأصّلة في اللغة العربية، من شأنها أن تساير الواقع التنموي أيضا، كالتوليد والاشتقاق والنحت وما إلى ذلك، ولا سبيل لنا إلى تحقيق نهضة علمية، وتنمية مجتمعية، بدون الاعتماد على اللغة العربية.

على أنّ اللغة العربية، بما تتميز به من سعة ومرونة، بفضل خصائصها المتأصّلة فيها، تواجهها اليوم إكراهات في الواقع، كما هو الحال في الواقع العلمي والاجتماعي والاقتصادي والصناعي، الأمر الذي يصعّب من مهمة ربط التعريب بالتنمية المستدامة، وجعلهما يسيران في مسار واحد.

من هذا المنطلق، آثرنا أن يكون عنوان ورقتنا البحثية "التعريب والتنمية، بين سَعة العربية وإكراهات الواقع"، وقد قسّمناها إلى ثلاثة عناصر رئيسة؛ أولها: التعريب والتنمية: قراءة في المصطلح والمفهوم، وثانيها: حركة التعريب وسَعة العربية، وثالثها: التعريب وإكراهات الواقع التنموي.

غير أننا لمّا باشرنا كتابة هذه الصفحات، لم نكد نعثر على دراسات جادة تعالج علاقة التّعريب بالتّنمية معالجة علمية وموضوعية، سوى نزْرٍ قليل من الدراسات، في حين ربط أكثر الدراسات التعريب إمّا بقضايا لغوية كالتخطيط اللغوي وصناعة المصطلح، أو بقضايا إديولوجية كتعريب التعليم والإدارة وما إلى ذلك. من هنا، كان هدفنا من هذه الورقة هو تبيان أهمية التعريب في تحقيق التنمية المستدامة للشعوب العربية، وتبيان أيضا أنه حتى تساير اللغة العربية التنمية المستدامة لابد من تنميتها وتطويرها، وما التعريب إلا وسيلة من وسائل تنمية هذه اللغة.

وقد ارتكزت معالجتنا لهذا الموضوع على قراءة تاريخية، أفادتنا في العنصر الثاني، في تتبع حركة التعريب، بشيء من الاقتضاب، عند العرب والمسلمين، بينما ارتكزت هذه المعالجة في العنصر الثالث على قراءة وصفية تحليلية، ساعدتنا على فهم علاقة التعريب بالتنمية في ظل واقع الأمة العربية، الذي لا يخلو من تحدّيات كبرى، لنخلص إلى خاتمة مشفوعة ببعض التوصيات.

1. التعريب والتنمية: قراءة في المصطلح والمفهوم

أ. التعريب

تدل كلمة "تعريب" في اللغة العربية على معنيين رئيسين؛ أولهما جعل الإنسان عربيَ اللسان، وثانيهما: نطق كلمات أعجمية بحروف وأوزان عربية، مثل: كلمة "سُندس"، وقد ذكر ابن منظور هذين المعنيين بقوله: "وعرّبه: علّمه العربية، وتعريب الاسم الأعجمي: أن تتفوّه به العرب على منهاجها؛ تقول: عرَّبَتْه العرب، وأعرَبَتْه أيضا"(ابن منظور، 2003، مادة "عرب").

على أنه كثيرا ما يرد في مجال التعريب مصطلحات تبدو متقاربة في حقلها الدلالي، كالمعرَّب والدَّخيل والمولّد، بيْد أنّ ثمّة فروقا جوهرية بينها؛ فالمعرّب كما يذهب اللغويون هو لفظ استعاره العرب الخُلّص، في عصر الاحتجاج باللغة(أي: عصر عرب البدو من جزيرة العرب إلى أواسط القرن الرابع الهجري، وعرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني الهجري) من أمّة أخرى واستعملوه في لسانهم مثل السُندس، والزّنجبيل، والإبريق، والدّخيل هو لفظ أخذه العرب من لغة أخرى بعد عصر الاحتجاج مثل البابور والموتور والتلفزيون، والمولّد هو لفظ عربي أُعطي في اللغة الحديثة معنى مختلفا عمّا كان العرب يعرفونه مثل الجريدة، والسيارة، والطيارة(حسن

ظاظا، 1410هـ/1990م، ص67) غير أنّ مصطلح "معرَّب" صار يُطلق في عصرنا هذا على الدّخيل أيضا، لكون مصطلح "معرّب" قد صار أكثر شيوعا واستعمالا بين الناس.

وقد عُني علماء اللغة بتمييز الكلمات الدخيلة الأجنبية في اللغة العربية، ورأوا أنها لا تعدو نحو ألف كلمة. ووضع بعضهم علامات عامّة يتميز بها كثير من الكلمات الدخيلة، ومن هذه العلامات: أن تكون الكلمة مخالفة للأوزان العربية (ابريسم، خراسان، آمين، جبريل)، أو أن تنتهي بدال فزاي (مُهَندِز وقد قُلبت زايُه سينا في تعريبها، أي: مهندس)، أو أن تشتمل على الجيم والصاد (جص، صنج، صولجان)، أو على الجيم والقاف (المنجنيق، الجوقة) أو أن تكون رباعية أو خماسية مجرّدة من حروف الذلاقة التي يجمعها قولك "مرّ بنفل" (جوسق)(علي عبد الواحد وافي، دس، ص205 - 206).

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنّ بعض اللغويين المحدَثين –ونخصّ بالذكر الفِهْري- قد توسّع في تعريب الاسم الأعجمي المركّب، حيث ارتأى الجمع بين اللفظ المعرَّب واللفظ العربي في مصطلح واحد، تحريا للدقة، بما يمكن وصفه بالترجمة الجزئية، أو التعريب الجزئي، مثل: ميتا لغة "meta-langage"، وسوسيو لسانيات "linguistics-socio"(محمد حسن عبد العزيز، 2002، ص313 - 314).

وبالإضافة إلى المعنيين الرئيسَين للتعريب -أي: تعريب اللّسان، وتعريب الاسم الأعجمي- فإنّ هناك معنى ثالثا للتعريب، يتمثل في تعريب قطاعات الدولة، وذلك بجعل اللغة العربية لغة التعليم والإدارة والصحة والقضاء والصناعة والتجارة، وكلّ ما يتعلق بالحياة العامة للمواطن العربي، بدل لغة المستعمر الأوربي التي فرضها على كثير من دول الوطن العربي في مراحل تاريخية مختلفة، لاسيما في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديَيْن.

ونشير في هذا الصدد، إلى أنّ بعض الباحثين قد ذهب إلى توسعة مفهوم التعريب بما ينسجم مع واقعنا المعاصر، منهم محمد الفاسي القائل: "التعريب هو في معناه الأعمّ السعي لجعل اللغة العربية أداة صالحة للتعبير عن كل ما يقع تحت الحس، وعن كل العواطف والأفكار والمعاني التي تختلج في ضمير الإنسان المتمدن الذي يعيش عصر الذرّة والصواريخ"(محمد الفاسي، 1974، ص109).

كما أنّ بعضهم ذهب إلى أنّ تعريب الفكر لا يقل أهمية عن تعريب اللسان، فقد شدّد عبد الله الركيبي على ضرورة تعريب الفكر أولا، فالتّعريب اللغوي -في رأيه- لا يكفي، لأنّ من يقرأ بالعربية ويكتب بها قد يلتقي مع أي أجنبي يحسن العربية بغرض التعامل مع أصحابها، في حين أن التفكير هو المهم في الموضوع. فربما وجدنا مواطنا لا يحسن العربية ومع هذا يدافع عن العربية وعن العروبة أكثر من بعض الذين يتقنون العربية(عبد الله الركيبي، 1974، ص104).

ولعلّ الشيخ البشير الإبراهيمي خير من ضبط مفهوم التعريب حينما قال: "التعريب جعل الشيء عربيا سواء كان معنى أو مادة أو إنسانا". كما رأى أنه "نوعان: نوع جزئي ونوع كلي، فالتعريب الجزئي هو تعريب الألسنة والأقلام وآثارهما من خطابة، وكتابة، ويدخل فيه تعريب الدروس التعليمية، والثاني يشمل هذا، ويشمل التخلق بأخلاق العرب"(البشير الإبراهيمي، 2007، ص205).

ويتضح مما تقدّم، أنّ التعريب اسم جامع لكل شيء بإمكاننا أن نصبغه صبغةً عربية، سواء تعلّق الأمر بتعريب اللّسان، أو المصطلحات الأجنبية، أو قطاعات الدولة، أو الفكر، أو العادات والتقاليد وما إلى ذلك، ومن ثمّة يستطيع التعريب، بمفهومه الواسع، أن يتّسع لمتطلّبات التنمية في مختلف ميادينها.

ب. التّنمية

التنمية لغة مصدر الفعل نَمَّى، وتعني الزيادة والكثرة. (ابن منظور، 2003، مادة "نمي"). وأما اصطلاحا فالتنمية المستدامة -التي يُصطلح عليها في اللغة الفرنسية: " Développement durable"، وفي اللغة الإنجليزية: "Sustainable Development"- هي "التنمية التي تلبّي احتياجات الحاضر، دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها". (François Anctil et Liliana Diaz, 2015, p3).

وتهدف التنمية المستدامة إلى التوافق بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنظمة: نظام حيوي للموارد، ونظام اقتصادي، ونظام اجتماعي. ويعني النظام الأول القدرة على التكيّف مع المتغيرات الإنتاجية البيولوجية للموارد لعملية التصنيع والإنتاج، لتكوين الموارد الاقتصادية بطريقة منظمة. أما النظام الاجتماعي فيعني توفير العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع. وأما النظام الاقتصادي فيعني القدرة على تحقيق التوازن بين الاستهلاك والإنتاج(مأمون محمد النور، 2012، ص57).

وبهذا المفهوم، تسعى التنمية المستدامة في مقصدها الكلي إلى تنظيم العلاقة بين الإنسان والبيئة، بما يخدم الإنسان من جهة، وبعدم الإضرار بالبيئة من جهة أخرى. كما أنّها تسعى إلى جعل الإنسان يعيش حياة أفضل مما هو عليه، وذلك من خلال آليات يتمّ توسّلها لتحقيق ذلك، كالتخطيط والبرمجة وحسن التدبير والتسيير وما إلى ذلك.

على أنه لا تنمية مستدامة بدون لغة قومية تواكبها وتسايرها في مختلف قطاعاتها، وفي جميع مراحلها، وحتى تساير اللغة القومية -التي هي العربية- التنمية المستدامة، لابد من تنمية هذه اللغة بالوسائل المتاحة لذلك، ولعل التعريب من أبرز تلك الوسائل.

2. حركة التعريب وسَعة العربية

إنّ المتتبع لتاريخ اللغة العربية يجدها -بفعل الاحتكاك الحضاري والثقافي بين العرب والشعوب الأخرى- قد اغتنت، وهي الغنيّة، بجملة معتبرة من المفردات الدالة على معانٍ ومستحدَثات لم تكن معروفة لدى العرب في ميادين مختلفة، كالصناعة والزراعة والتجارة والعلوم والآداب والفنون، قد أخذتها من لغات أخرى كالفارسية واليونانية واللاتينية، وذلك من الجاهلية إلى عصرنا هذا.

فقد استعمل العرب منذ الجاهلية كثيرا من الألفاظ الأجنبية في لغتهم، مثل: السّجنجل (المرآة) والقنطرة، والنّاموس (القانون)، وعقر الدار، والتّبر، والبستان، والدّفتر.. كما استعملوا ألفاظا أخرى جاءت من حضارات متباينة اتصل بها العرب بعد الإسلام، مثل: الجِهْبِذ، والجَوْسَق، والجوق، والسّنجاب، والهندام(حسن ظاظا، 1990، ص71).

وبعد ظهور الإسلام اتسعت دائرة التعريب لتشمل إدارات الدولة ودواوينها، ففي الثلث الأخير من القرن الأول الهجري، وتحديدا في خلافة عبد الملك بن مروان، تمّ "تعريب الدواوين، وشؤون المال والضرائب، لقد كانت الدواوين في العراق وما جاورها يجري العمل فيها باللغة الفارسية، وكانت الدواوين في بلاد الشام ومصر وشمال إفريقيا يجري العمل فيها باللغة الرومانية، وكانت الدواوين في الأندلس يجري العمل فيها باللغة اللاتينية"(تركي رابح، 1987، ص257).

وقد تعقّبت حركةَ التعريب حركةُ الترجمة، لا سيما في العصر العباسي، وبخاصة في عهد المنصور والرشيد والمأمون، من خلال بيت الحكمة في بغداد، الذي أخذ علماؤه ينقلون العلوم والمعارف من اللغات الأخرى كالهندية والفارسية واليونانية إلى اللغة العربية، وأضافوا لتلك العلوم والمعارف إضافات تَشي بالعبقرية العربية والإسلامية.

وفي العصر الحديث ازداد الوعي بأهمية التعريب في المجتمعات العربية، فبُذلت جهود معتبرة في ذلك، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، وذلك حتى تساير اللغة العربية الركب

الحضاري، وحتى تنفتح أكثر على المنجزات المادية والفكرية التي تأتي من الشرق والغرب على سواء.

فعلى المستوى الفردي نجد نفرا غير قليل من الدارسين -لاسيما في القرن التاسع عشر، والقرن العشرين الميلاديَيْن- رأوا ضرورة مسايرة العربية للفكر والواقع، مع ميلهم إلى المولَّد أكثر من المعرَّب، منهم أحمد فارس الشدياق، الذي نجد من مبتكراته: الجريدة، والمؤتمر، والحافلة، والمنطاد، والسلك البرقي (التلغراف)، والشيخ خليل اليازجي، ومن توليداته: الجواز (وثيقة السفر)، والقُفّاز، والصبحة (لطعام الصباح خاصة)، ومنهم أيضا الشيخ نجيب الحداد، الذي من توليداته: الصِّحافة. وقد استمرت هذه الحركة إلى القرن العشرين، حيث نجد للشيخ عبد الله البستاني مصطلحات خاصة، كالآنسة، والنِديّ (التلفون)، والمصّاص (الورق النشّاف)، كما نجد للدكتور أمين باشا المعلوف مصطلحات أخرى، كالنّفط (البترول)، والسّعن (الدّلو من الجلد) وما إلى ذلك(حسن ظاظا، 1990، ص69-70).

وعلى المستوى الجماعي، نلفي مجامع اللغة العربية قد بذلت جهودا كبيرة في عملية التعريب، بدءا من المجمع العلمي العربي بدمشق (1919م) الذي وُكل إليه النظر في اللغة العربية وأوضاعها العصرية، ونشر آدابها، وإحياء مخطوطاتها، وتعريب ما ينقصها من كتب العلوم والصناعات والفنون عن اللغات الأوربية، والمجمع العلمي العراقي (1926م) الذي عمل على تعريب الكلمات، وإيجاد الاصطلاحات العلمية، والترجمة، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة (1932م) وكان من أهدافه: المحافظة على سلامة اللغة العربية، وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدمها، ملائمة لحاجات الحياة في العصر الحاضر، ومجمع اللغة العربية الأردني (1976م) الذي عُني بالتعريب، ومعالجة أسباب الضعف اللغوي، والمشاركة في حملة تعريب التعليم العلمي الجامعي(محمد علي الزركان، 1998، ص113-114).

وإلى جانب مجامع اللغة العربية، ظهرت في نهاية القرن العشرين هيئات ومنظمات عربية جديدة أسهمت في التعريب وتوحيد المصطلح، منها مشروع "راب" لترجمة مصطلحات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتعريبها، الذي أنشئ بالرباط سنة 1982م، والمعهد القومي للمواصفات والملكية الصناعية في تونس سنة 1982م لتعريب مختلف أنواع السلع والمنتجات، والبنك الآلي السعودي للمصطلحات العلمية "باسم" "BASM" سنة 1403هـ/1983م بالمملكة العربية السعودية، لخدمة الترجمة الآلية والبشرية على حد سواء، بالإضافة إلى خدمة الباحثين في المصطلح(محمد علي الزركان، 1998، ص445-451).

ومع ما تبذله مجامع اللغة العربية من جهود، فضلا عن الهيئات والمنظمات، فإنّ تلك الجهود -حسب أحد الباحثين- تجعل الكثير من الناس يقف "أمام سؤال حيوي حول ما جدوى وضع المصطلح العربي مع شيوع المصطلح الأجنبي، ويعيدون ذلك إلى صعوبة المصطلح العربي مثل "ناسوخ" الذي عجز عن الانتشار أمام كلمة "فاكس"، وغاب عنهم أنّ ذلك الشيوع للمصطلح العربي لا يتحقق بسبب تخليهم عن مسؤوليتهم تجاه ذلك المصطلح وإمكانات نشره إعلاميا وشعبيا، بالإضافة إلى تأخر توظيف المصطلح العربي بعد انتشار المصطلح الغربي، فالفاكس ذاع وانتشر استعماله كجهاز بين الناس ثم كانت التسمية بالناسوخ"(كمال أحمد غنيم، 2014، ص8-9).

ولا يخفى ههنا ما لوسائل الإعلام المختلفة؛ المرئية، والسمعية، والمكتوبة -فضلا عن الإعلام الرقمي الجديد- من دور كبير في نقل المصطلح العربي من غرف المجامع اللغوية المغلقة إلى الحياة اليومية المفتوحة، والتسويق له في أحسن صورة، ذلك لأنّ وسائل الإعلام، بسلطتها الاعتبارية، من شأنها أن تكون عاملا فعالا في نشر المصطلح العربي بخاصة، وفي سياسة التعريب بعامة.

كما أنّ من أسباب شيوع المصطلح الأجنبي في البلاد العربية، هو أنّ المصطلح العربي ما يزال قليل الاستعمال في ميادين البحث العلمي. لذلك فقد حان الوقت -كما ذهب عبد الحميد مهري- لتصحيح خطأ استراتيجي في سياساتنا اللغوية، المتمثل في تكليف المجامع بتطوير اللغة العربية العلمية والاستمرار في تدريس العلوم باللغات الأجنبية في الجامعات! فحرمان اللغة العلمية الموضوعة من طرف المجامع والهيئات العلمية من الاستعمال في ميدانها الطبيعي هو قضاء عليها وقضاء على جهود المجامع بالعقم(عبد الحميد مهري، 1974، ص16).

ويتبيّن من هذه الإطلالة العَجْلى على حركة التعريب في تاريخ العربية، أنّ وجود المعرّب أو الدّخيل ليس شيئا غريبا في العربية، وإنما هو صورة لظاهرة عامة في كل اللغات؛ فهي جميعا تستورد الدخيل بحسب حاجتها، ويتسرب إليها رغم أنفها، إذ لا يكاد يعقل أن تتم عملية تبادل حضاري غير مشفوعة بتبادل لغوي في الوقت ذاته، ويبدأ ذلك بتحويل اسم العلم إلى اسم عام الدلالة. ومن أمثلة ذلك كلمة "البورصة" بمعنى سوق النقود والأوراق المالية، ويعود أصل الكلمة إلى تاجر إيطالي اسمه "دلا بورصا" رحل إلى مدينة "بروج" في بلجيكا وأنشأ فيها لحسابه الخاص سوقا للأوراق المالية، فحملت المؤسسة اسمه، وخرجت الكلمة من فصيلة أسماء الأعلام إلى أسماء الأشياء(حسن ظاظا، 1990، ص71).

وعليه، فإنّ العربية لغة مرنة، تتسع لكلّ ما يعرض لها من جديد الألفاظ الأعجمية، دون أن تضيق بها ذرعا، لاسيما وأنّ العربية تقوم على قاعدة ذهبية هي: "ما قِيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"؛ أي أنّ أحكام العربية كالاشتقاق والتثنية والجمع وما إلى ذلك، تسري على الكلمات الأعجمية المعرَّبة والدّخيلة كما تسري على الكلمات العربية، كاشتقاقنا من كلمة "تلفون" الفعل الماضي "تَلْفَنَ"، والمضارع "يُتَلْفِنُ"، والمصدر "تَلْفَنَة"، وغير هذا كثير.

3. التعريب وإكراهات الواقع التنموي

إنّ الواقع التنموي -اليوم- يكرهنا على أن نجعل لغتنا العربية تتفاعل معه في ميادين مختلفة؛ اجتماعية واقتصادية وصناعية وعلمية وثقافية، ولكي تتفاعل لغتنا العربية مع هذا الواقع، لابد أن تكون مهيّأة لذلك؛ فلا تنمية مستدامة بدون تنمية لغوية، وما التعريب إلا شكل من أشكال التنمية اللغوية.

على أنه لا ينكر عاقل أنّ اللغة العربية تملك من عوامل القوة ما يجعلها قادرة على أن تقتحم عالم التنمية بجدارة واستحقاق؛ فهي لغة القرآن الكريم الذي تعهده الله بالحفظ، فجعل حفظَها من حفظه، ولغة إرث حضاري عربي إسلامي بشقّيه المادي والمعنوي، ولغة رسمية لكثير من الدول والمنظمات العالمية كمنظمة الأمم المتحدة، ولغة واسعة الانتشار عالميا من حيث عدد المتحدّثين بها؛ حيث تحتل هذه اللغة المرتبة الرابعة عالميا، ويتحدّثها أكثر من ثمانين وأربعمائة (480) مليون نسمة حسب إحصاء 2015(الموسوعة الحرة: ويكيبيديا، تاريخ الاطلاع: 2018/3/8)، ولغة مرنة طيّعة تستطيع أن تتفاعل مع كل جديد، وفي أي عصر، بفضل خصائصها المتأصلة فيها كالتعريب والتوليد والاشتقاق والنحت والترادف والمشترك اللفظي.

ولسنا ههنا في حاجة إلى إثبات صلاحية اللغة العربية لفروع المعرفة الحديثة، بما يجعلها مؤهَّلة للتنمية؛ إذ يكفي أن نذكر ما قاله عنها المستشرق الألماني "فون جرو نياوم" في مقدمة كتابه "تراث الإسلام": "إنّ اللغة العربية لغة عبقرية لا تدانيها لغة في مرونتها، فالمرونة والاشتقاق اللذان ينبعان من ذات اللغة جعلاها تتسع في جميع المصطلحات الحديثة لجميع فروع المعرفة"(محمود فوزي المناوي، 2003، ص25).

وبناءً على صلاحية اللغة العربية لفروع المعرفة الحديثة، فإنّ تقرير التّنمية الإنسانية العربيّة الثّاني سنة 2003 -الذي أصدره برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي بتعاوُن مع الصّندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي- يولي "اللّغةَ العربيةَ أهمّيةً كبيرةً، ويؤكّدُ دورَها الأساسَ في

مجتمع المعرفة والتّنمية المعرفيّة والاقتصادية والحاسوبيّة؛ لأنّ دورَ اللّغة في توليدِ المعرفة الحديثة يتعاظمُ باطّرادٍ، فللعربيّة دورٌ كبيرٌ في مجتمع المعرفة بفضلِ ما تملكُه من قدرة فريدةٍ على الاشتقاق، وما تملكُه من نحوٍ يتّصفُ بالمرونة، ومُعجمٍ غنيّ بالمفرداتِ والمترادفاتِ والمعاني، وأنّ للعربيّةِ ثراء في المبنى وغنى في الإمكانياتِ، بحيثُ تقدّمُ فرصًا نادرة لولوج العربِ في عصر المعلوميات وعالَمِ الكثافةِ المعرفيّة باقتدارٍ". (عبد القادر الفاسي الفهري، 2005، عن منتدى اللسانيات العربية، http://www.lissaniat.net).

على أنّ الإشكال الذي يدور في ساحة التعريب منذ القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا، هو أيهما أنسب للعربية الحديثة، التعريب (نطق كلمة أعجمية بحروف وأوزان عربية مثل: "تليفون") أم التوليد (منح كلمة عربية دلالة جديدة غير التي كانت عليها قديما مثل: "هاتف")؛ فهل نستعمل مثلا التليفون أم الهاتف، والبترول أم النفط، والتلفاز أم المِرْناة؟

فقد فضّل أحمد فارس الشدياق منذ قرنين التوليد على التعريب في كتابه "الجوائب"، ورأى أنّ باب الوضع مفتوح أمام المولّدين، خير من أن تُشان اللغة بالألفاظ الأعجمية، ومما قاله في هذا الشأن: "ولو أنّ العرب الأوّلين شاهدوا البواخر وسكك الحديد وأسلاك التلغراف والغاز والبوسطة ونحو ذلك مما اخترعه الإفرنج لوضعوا له أسماء خاصة ناصة، فهم على هذا غير ملومين، وإنما اللوم علينا حالة كوننا ورثنا لغتهم وشاهدنا هذه الأمور بأعيننا ولم ننتبه لوضع أسماء لها على النسق الذي ألفته العرب... أفيظنّ أحد أن لفظة المشير والسفير والوالي والمتصرف والمدير ومجلس الشورى لا ينبغي أن تُعد من الألفاظ العربية لأنها لم تكن معروفة للدولة العباسية. فإذا برّأ أحد تلك الدولة لعدم اتخاذها هذه الألفاظ إذ الحاجة لم تمس إليها لم يكن له أن يلوم دولة أخرى على اتخاذها مع وجود الحاجة، فقس عليها غيرها"(أحمد مختار عمر، 2002، ص68).

في حين فضّل بعض اللّغويين المعاصرين التعريب على التوليد؛ معلّلا رأيه بأنه على مستوى التوليد يظهر إشكال يتمثل في صعوبة اتفاق الشعوب العربية جمعاء على مولّدات موحّدة، فكل شعب له صحفه وأدباؤه وكتابه ومجامعه اللغوية، وله أيضا خلفيته التاريخية والحضارية واللغوية التي قد يخالف بها غيره، ثم له من بعد ذوقه المحلي في موسيقى الألفاظ، وجرس الكلمات، فمثلا في مصر والشام نستعمل "المعرض" وفي المغرب يستعملون "المشوار" ونستعمل "قطع الغيار" وفي المغرب يستعملون "شماطيط السيارة" (مع أنّ "المعرض" و"قطع الغيار" مستعملان في الجزائر أيضا) ولو أننا انسقنا في هذا التيار لبطلت حجّتنا في يوم ما على دعاة العامية. ولن يحدث توحيد الفكر في الأمّة إذا ذهب كل قطر عربي في صناعة الألفاظ المولّدة مذهبا لا يرجع فيه إلى الاتفاق مع الآخرين. وسيظل الدخيل أقرب إلى التوحيد في هذه الحالة من المولّد(حسن ظاظا، 1990، ص73-74).

كما علّل باحث آخر سبب اضطرار اللّغويين إلى اللجوء إلى المصطلحات المعرّبة؛ بأنّ مفاهيمها أو تصوراتها لم تقم في أذهان لغويي العرب، ومن العبث فرض المصطلحات العربية التي لا تتناسب والمفاهيم التي تعنيها. (محمد حسن عبد العزيز، 2002، ص313).

وبصرف النظر عن تعليلات أنصار المولَّد، وأنصار المعرَّب، فإنّه ينبغي التنبيه على أنّ التشدّد في بعض قضايا اللغة العربية قد ينعكس سلبا على مواكبة هذه اللغة لسيرورة المجتمع، وفي هذا المناط ذهب أحد الباحثين إلى أنه نتيجة إهمال أصحاب المعجمات العربية للمولّد، وعدم اعتباره من اللغة، قد ضاع علينا كثير من الألفاظ والمعاني، التي ابتكرها العباسيون للمظاهر والحضارة الجديدة التي عاصروها، الأمر الذي جعل اللغة لا تساير ركب الحياة، ما أدى إلى اتهامها بالتحجّر(محمد علي عبد الكريم الرديني، 2009، ص51).

وعليه، فإنّ الأفضلية بين التعريب والتوليد -في رأينا- ينبغي أن تُعطى لأحدهما بحسب الحالة التي تكتنف المصطلح، كالذوق والخفّة ووضوح الدلالة وانتفاء اللّبس، والعبرة بسهولة استعمال المصطلح وتداوله بين الناس مولّدا كان هذا المصطلح أم معرَّبا.

وسنكتفي في هذه العجالة بالحديث عن علاقة التعريب بقطاعين مرتبطين أشد الارتباط بالواقع التنموي، التعليم والاقتصاد.

أ. الواقع التعليمي

يعدّ تعريب التعليم الخطوة الأولى نحو تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات العربية، ومن يستنطق التاريخ، ويسترشد بالواقع، لا يجد شعبا قد تقدّم بغير لغته؛ ففي التاريخ لنا أمثلة عن الحضارة الفرعونية التي كانت لغتها المصرية القديمة (الهيروغليفية)، والحضارة اليونانية التي كانت لغتها اليونانية، والحضارة العربية الإسلامية التي كانت لغتها العربية. وفي الواقع لنا أمثلة عن تطور إنجلترا باللغة الإنجليزية، وألمانيا باللغة الألمانية، واليابان باللغة اليابانية. وهذا كفيل بأن يدفع بنا إلى الحكم بأنّ الرّهان على اللغات الأجنبية في التقدم العلمي للشعوب العربية رهان خاطئ!

وعلى ذلك، فقد ثبت بالتجربة أنّ اللغة الأصلية أو اللغة الأمّ "تتيح لأصحابها قدرات واسعة في فهم التجارب ومكوّنات المواد، والفهم الجيد للعلوم باللغة الأصلية يفتح أمام العالم آفاقا واسعة، ويمدّه بالدقة العلمية، لأنّ فهم مصطلحات العلم ورموزه يتيح للباحث تمثّله وهضمه ويميّز بحوثه بالدقة والإبداع والابتكار"(محمود فوزي المناوي، 2003، ص24).

غير أنه ينبغي الإشارة ههنا إلى أنّ ثمّة إشكالا في تحديد مفهوم مصطلح اللغة الأمّ " Langue maternelle"؛ فالمصطلح يدل حسب تعريف اليونيسكو، على اللّغة الأولى للطفل، التي يتلقاها في المنزل عن أفراد أسرته البالغين. (Dorthe Buhmann et Barbara Trudell, 2008, p7).

في حين يذهب الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري إلى أنّ اللغة الأم "ليست هي لغة الأم أو الأب، ولكن هي لغة المنشأ التي تنمو بها القدرات المعرفية الأولى للطفل. فاللغة التي يتم بها امتلاك المعرفة ليست هي بالضرورة لغة البيت. وينبغي أن نفرّق بين لغة الأم أو الأب واللغة الأولى التي تمكن من المعرفة مبكرا، وبالتالي من نجاح العملية التعليمية"(الفهري، 2007، ص193-195).

ولأهمية التعليم باللغة الأصلية أو اللّغة الأمّ، أوصى خبراء منظمة اليونسكو، في تقرير أعدوه، باستخدام اللغة الأمّ في التعليم لأعلى مرحلة ممكنة. وشدّد التقرير على ضرورة تعليم التلاميذ في المراحل المدرسية الأولى بلغتهم الوطنية، لأنهم يفهمون تلك اللغة ويتقنونها أكثر من غيرها(محمود فوزي المناوي، 2003، ص32).

على أنّ التعليم باللغة الأصلية أو اللّغة الأمّ ينبغي أن لا يقف عند المراحل المدرسية الأولى، وإنما ينبغي أن يستمرّ إلى المراحل الجامعية، وفي هذا السياق، أكّد تقرير التّنمية الإنسانية العربيّة الثّاني سنة 2003 "أهمّية تعريب التعليم العالي الجامعي، واعتبره مفتاحَ النهضة الثّقافيّة أكثرَ من كونِه قضية قومية فحسب؛ لأنّه أضحى أحد المستلزَماتِ الأساسِ لتنمية أدواتِ التفكير والقدرات الذّهنية والمَلَكاتِ الإبداعيّة، فضلا عن استيعابِ المعرفة المتسارعة المتجدّدة. ولهذا وجب تعليم الشّبابِ العربيّ التّفكيرَ النّقدي والإبداعَ بلُغتِه العربية. ولا بدّ أن يولي الباحثونَ أهمّيةً كبيرةً لفهمِ طبيعةِ العلاقة بين المنظومة اللغوية العربية من جهة، وبين عمليات التّفكيرِ من جهة أخرى. ومن شأن هذه الأهمّية أن تسوّغَ تعليمَ العلوم باللغة العربية، وتُفنّدَ ذرائعَ مُعارضي التّعريب. والتّعريب ينبغي أن يسيرَ موازياً لتدريس اللغاتِ الأجنبيّة"(الفهري، 2007، ص193-195).

ومن الأدلة العملية التي تبيّن قدرة العربية على استيعاب العلوم الحديثة، وصلاحيتها لمجتمع المعرفة، هو أنّ هذه اللغة استطاعت أن تلج في العالم الرقمي، وتثبت فيه تقدّما ملحوظا بالقدر الذي يمتلكه مستعملوها من مؤهلات معرفية وأدوات علمية. علما أنّ العربية تملك طاقة هائلة في التصريف تمكّنها من التعامل مع الحاسوب بدقة متناهية؛ إذ إنه من جذر واحد –كما قرّر اللغويون- تستطيع قواعد الاشتقاق والتصريف أن تُنتج لنا عددا كبيرا من المشتقات والصيغ الصرفية. وعلى هذا الأساس أسفر مؤتمر الرباط: "اللسانيات العربية التطبيقية والمعالجة الإشارية والمعلوماتية" سنة 1983م عن نتيجة مفادها: أنّ العربية تبدو أنسب للحاسوب من الإنجليزية أو الفرنسية(نهاد الموسى، 2000، ص35-36).

وانطلاقا من هذا، نزعم أنّ التعليم باللغة الأمّ لا يقف عائقا أمام التقدم العلمي للشعوب، لأنّ الإبداع مرتبط بعقل الإنسان أكثر مما هو مرتبط باللسان، وهذا الزعم يثبته الواقع اليوم؛ فتقدّم دول جنوب شرق آسيا كالصين واليابان وكوريا ارتبط بلغاتها الأصلية لا باللغات الأوروبية كالإنجليزية والفرنسية. وفي المقابل نجد كثيرا من دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية متخلفة على الرغم من ارتباطها باللغات الأوروبية!

ولعلّ هذه المفارقة تنبّه إلى إعادة النظر في مسألة ارتباط العلوم بلغة بعينها بحيث لا يمكن الفصل بينهما، وإلى أنه بالإمكان إبدال اللغة الأجنبية باللغة الأمّ في تدريس العلوم، وإن كنا لا نغفل أهمية اللغات الحية في تقريب المسافة بين المتعلم والعلوم المكتوبة بتلك اللغات.

ب. الواقع الاقتصادي

ترتبط اللغة بالاقتصاد القومي ارتباطا وثيقا؛ فلا تخلو تجارة أو تسويق أو إعلام أو إشهار أو دعاية أو سياحة من تواصل لغوي بين المنتِج والمستهلِك، ومن ترويج للمنتجات والخدمات، بما يعزّز التنمية ويقوّيها.

وما من شكّ في أنّ للغة العربية من الثّروة اللفظية، والطاقة التعبيرية، ما يجعلها لغة اقتصادية بامتياز، لو أحسنّا توظيفها في هذا المضمار؛ فتاريخها يثبت لنا أنّها كانت لغة التعاملات التجارية في أسواق العرب منذ الجاهلية إلى مجيء الإسلام، "وممّا يدلّ على توسّع العرب في المسائل الاقتصادية، كثرة ألفاظ اللغة العربية الدالّة على المال، فإنّ منها بضعة وعشرين اسما لكل منها معنى من المعاني الاقتصادية التي ترجع إلى الاستثمار وغيره، منها: التَّلاد (المال الموروث) والرّكاز (المال المدفون) والضِّمار (المال لا يُرجى) والطَّارِف (المال المستحدَث)، والتَّالِد (المال القديم) ونحو ذلك من أسماء النقود وأنواعها من الذهب والفضة"(جرجي زيدان، دس، ص30-31).

على أنّ الثّراء اللغوي غير كافٍ لتحقيق اقتصاد قومي قويّ، وإنما يستمدّ الاقتصاد القومي القويّ قوّته من تداولية اللغة واستعمالها الواسع داخل المجتمع. وفي هذا الصدد، ذهب أحد الباحثين إلى أنّ "قيمة لغة معيّنة ترتبط بعدد متكلّميها... فاللغة الألمانية في سويسرا أكثر نفعا من الفرنسية أو الإيطالية، وهذا بالتأكيد ليس لأنّ الألمانية أعظم قيمة من الناحية الثقافية، ولكن لأنّ عدد السكان المتكلمين بالألمانية يفوق عدد السكان المتكلمين بالفرنسية والإيطالية، ولذلك فإنّ الألمانية أكثر استعمالا في مجال الحياة السياسية والاقتصادية"(فلوريان كورماس، 2000، ص74).

وعلى نطاق أوسع، قد تكون عالمية لغة ما سببا في قوة الاقتصاد الخارجي للدولة الناطقة بلغة معيّنة، كالإنجليزية بالنسبة لإنجلترا، والألمانية بالنسبة لألمانيا، والفرنسية بالنسبة لفرنسا. وعلى هذا الاعتبار، تسعى الدول الناطقة بلغات عالمية جاهدة إلى الاستثمار في لغاتها، وذلك بترقيتها ونشرها إلى أبعد نقطة في المعمورة، كما هو الحال بالنسبة لفرنسا وإنجلترا وغيرهما؛ فهذه الدول

تعتبر اللغة سبيلا موصلا إلى التسويق الناجع لمنتجاتها الفكرية والمادية في مستعمراتها السابقة، ومن ضمنها البلدان العربية.

ومن الأمثلة التي يمكن سوقها في شأن نشر اللغة عالميا أو "التصدير اللّغوي" الذي يكون في خدمة الاقتصاد القومي لبلد ما، أنّ الحكومة الفرنسية أنفقت في سبيل نشر لغتها سنة 1977م ما بين 25 و30 بليون فرنك، وهذه النقود أُنفقت على تشغيل 1200 مكتب في أكثر من مائة بلد. ونضيف في هذا الشأن أن تقرير "المجلس الاقتصادي والاجتماعي" الفرنسي قد أشار إلى أنّ وجود الفرنسية في الخارج أمر أكبر من مسألة تراث ووجاهة، ويظهر –بطريق مباشر أو غير مباشر- جني المعرفة عن فرنسا، واستعمال خدماتها التجارية، واستهلاك سلعها، والدخول معها في علاقات تبادل(فلوريان كورماس، 2000، ص136-137).

ونشير في هذا السياق، أنّ اللغة قبل أن تكون ذات بعد نفعي، هي أداة تعبير عن الهوّية؛ لذلك لم يتردّد الرئيس الفرنسي الجنرال "ديغول" أثناء المفاوضات الفرنسية الجزائرية حينما فضّل لغته على الصحراء: "لو يتعيّن عليّ أن أختار بين بترول الصحراء واللغة الفرنسية، لاخترت اللغة الفرنسية". ليتبيّن للقارئ مدى تفضيل المستدمر للغته على الأشياء المادية، حتى لو كانت ثمينة؛ لأنه يرى هويته في لغته، بل يرى بقاءه وامتداده الحضاري فيها أيضا! لذلك فقد أصبح الاستثمار في اللغة العربية داخل الوطن العربي وخارجه من الأهمية بمكان.

وما من شك في أنّ الاستثمار في اللغة العربية، بتطويرها وترقيتها واستخدامها في جميع مجالات التنمية، من شأنه أن يحقق الأمن اللغوي؛ إذ حينما يشعر المواطن العربي بأن لغته في مأمن من أي خطر داخلي أو خارجي، يمكن أن يهدد كيانها وموقعها الطبيعي في بلده، فإنه يزداد ثقة في أن يسهم بلغته في العملية التنموية لبلده، في أيّ موقع يوجد فيه بفخر واعتزاز.

ومن جهة أخرى، فإنّ الأمن اللّغوي يتقوّى أكثر عندما تلتزم المؤسسات التنموية كالبنوك والمؤسسات الإنتاجية والشركات المختلفة والإدارات اللغةَ الوطنية في التعامل مع المواطن، وعندما يتواصل المشرفون على المشاريع التنموية (مسؤولون، خبراء، رجال أعمال) مع المواطن العادي بلغته الوطنية شرحا وتفسيرا وتحسيسا، بما يحقق التفاعل بين المواطنين وأولئك المشرفين على المشاريع التنموية.

وإذا تجاوزنا القطر العربي الواحد إلى الوطن العربي وجدنا أنّ اللغة العربية تُعدّ عامل قوة في الاقتصاد العربي، سواء في مجال التجارة أو الصناعة أو الزراعة أو التسويق، فضلا عن المشاريع التنموية التي تتم بين الأقطار العربية، كمشاريع البناء والتعمير وما إلى ذلك. من هنا، فإنّ حضور اللغة العربية في الاقتصاد العربي من شأنه أن يوفّر علينا -على الأقل- عناء الترجمة، كترجمة الوثائق الرسمية (مراسيم تنظيمية، قرارات، عقود) والترجمة الفورية كالتي تتمّ بين المسؤولين والمتعاملين الاقتصاديين الأجانب.

نتائج الدراسة: لقد تبيّن من خلال هذه الورقة البحثية جملة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

أ. التعريب اسم جامع لكل شيء بإمكاننا أن نصبغه صبغةً عربية؛ سواء كان إنسانا أو معنى أو مادة.

ب. لقد اغتنت اللّغة العربية -بفضل تفاعل العرب مع الحضارات الأخرى- بقدر معتبر من المصطلحات المختلفة التي لم تكن معروفة لدى العرب.

ج. يعدّ التعريب وسيلة من وسائل نقل العلوم والمعارف إلى اللغة العربية، وتوطينها في هذه اللغة، ومن ثمّة يصبح بمُكنة هذه اللغة إنتاج علوم ومعارف أخرى.

ج. لا تتحقق التنمية الشاملة، بمختلف مظاهرها، في واقع المجتمعات العربية إلا باللغة العربية.

د. لا تنمية مستدامة بدون تنمية اللغة العربية، ومن وسائل تنمية هذه اللغة: التّعريب والتّوليد والنّحت والاشتقاق وما إلى ذلك.

هـ. تستطيع اللّغة العربية، بما تتمتّع به من ثَروة لفظية، وطاقة تعبيرية، أن تسهم في صناعة مجتمع المعرفة، وتحقيق التّنمية المعرفيّة والاقتصادية والاجتماعية.

ومن **التوصيات** التي يمكن أن نخرج بها من خلال هذه الورقة ما يلي:

أ. على المجامع اللغوية أن تواكب التنمية المستدامة، وتسارع إلى وضع مصطلحات لِما يجدّ من أشياء ومخترَعات، عن طريق التوليد أو التعريب.. فإذا تباطأت تلك المجامع في ذلك، سارع الإعلام والشارع وكلّ ما هو غير علمي إلى وضع مصطلحاتهم الخاصة، ونشرها بين الناس، ومن ثمة يصعب إحلال ما هو علمي محلّ ما هو غير علمي.

ب. مدّ جسور التواصل بين المجامع اللغوية، ووسائل الإعلام المرئية، والسمعية، والمكتوبة، لنشر كل مصطلح جديد تقرّه تلك المجامع.

ج. عدم التعصب لأفضلية التعريب على التوليد أو العكس، فالأفضلية تُعطى لأحدهما بحسب الحاجة، كالذوق والخفّة ووضوح الدلالة وانتفاء اللّبس.

د. يكون التعريب من اللغات العالمية، وفي مقدمتها الإنجليزية، وتُعطى الأولوية للغة المعرَّب منها بحسب ما تملكه من زاد علمي ومعرفي، لا بحسب ميولنا نحو هذه اللغة أو تلك.

هـ. ضرورة تواصل المشرفين على الأعمال التنموية (مسؤولون، خبراء، رجال أعمال..) في شتى المجالات مع المواطنين باللغة العربية، تحقيقا للتفاعل بين المواطنين وأولئك المشرفين على الأعمال التنموية، وإثباتا منهم بأن العربية تستطيع أن تساير التنمية في أرقى مستوياتها.

و. على العرب الاستثمار في لغتهم؛ بترقيتها ونشرها وتعميمها في أبعد نقطة ممكنة من أرجاء المعمورة.

ز. توجيه البحوث الجامعية لا سيما في مجال "علم اللّغة الاجتماعي" نحو حقل "اللغة العربية والتنمية"، للإفادة منها من جهة، ولسدّ النقص الفادح الذي تعانيه المكتبات العربية من جهة أخرى.

قائمة المراجع:

1. أحمد مختار عمر(2002)، أنا واللغة والمَجمع، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر.
2. تركي رابح(1987)، دراسات في التربية الإسلامية، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
3. جرجي زيدان (دس)، تاريخ آداب اللغة العربية، مراجعة وتعليق: شوقي ضيف، دار الهلال، القاهرة.
4. حسن ظاظا(1990)، كلام العرب، من قضايا اللغة العربية، ط2، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت.
5. عبد الحميد مهري(1974)، نحو خطة شاملة لتطوير اللغة العربية، (عدد خاص بالتعريب)، مجلة الأصالة، قسنطينة، الجزائر.
6. عبد القادر الفاسي الفهري(2007)، حوار اللّغة، إعداد: د. حافيظ الإسماعيلي العلوي، ط1، منشورات زاوية، الرباط.
7. عبد الله الركيبي(1974)، تعريب الفكر أوّلا، (عدد خاص بالتعريب)، مجلة الأصالة قسنطينة، الجزائر.
8. علي عبد الواحد وافي (دس)، فقه اللغة، ط7، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.
9. فلوريان كورماس (2000)، اللّغة والاقتصاد، ترجمة: أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت.
10. كمال أحمد غنيم(2014)، آليات التعريب وصناعة المصطلحات الجديدة، إصدارات مجمع اللغة العربية الفلسطيني.
11. مأمون محمد النور(2018)، التنمية المستدامة، مجلة الأمن والحياة، (ع361)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
12. محمد البشير الإبراهيمي(2007)، في قلب المعركة، دار الأمة، الجزائر.

13. محمد الفاسي(1974)، التعريب ووسائل تحقيقه، مجلة الأصالة، (عدد خاص بالتعريب)، قسنطينة، الجزائر.
14. محمد بن منظور(2003)، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
15. محمد حسن عبد العزيز(2002)، المصطلحات اللغوية، بحث من كتاب تذكاري: تمام حسان رائدا لغويا، ط1، عالم الكتب، القاهرة.
16. محمد علي الزركان (1998)، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
17. محمد علي عبد الكريم الرديني(2009)، مباحث لغوية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.
18. محمود فوزي المناوي (2003)، أزمة التعريب، ط1، الأهرام، القاهرة.
19. نهاد الموسى (2000)، العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
20. عبد القادر الفاسي الفهري: اللّغة العربيّة والبحث العلمي في تقرير التّنمية الإنسانية العربية 2003م، منشورات معهد الدّراسات والأبحاث للتّعريب، جامعة محمّد الخامس - السويسي، الرّباط، مارس 2005م، عن منتدى اللسانيات العربية، http://www.lissaniat.net، تاريخ الاطلاع: 2018/3/8م.
21. الموسوعة الحرة: ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ الاطلاع: 2018/3/8م.
22. François Anctil et Liliana Diaz, (2015), Développement durable, enjeux et trajectoires, presses de l'université Laval, canada.
23. Dorthe Buhmann et Barbara Trudell, (2008), La langue maternelle ça compte! La langue locale, clé d'un apprentissage efficace, Unesco, paris, France.